أوكرانيا والسياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع

Ukraine and the Common European Security and Defence Policy

مولاي محمد بلكرشة [1]*،

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مستغانم، الجزائر

moulaymohamed.belkercha@univ-mosta.dz

https://orcid.org/0009-0000-2539-7516

تاريخ الإرسال: 2026/03/15 تاريخ القبول: 2026/05/24 تاريخ النشر: 2026/06/01

****

ملخص:

لا زال الكثير من التحالفات الدولية على غير ما يحقق السلم و الأمن الدوليين، ما دامت في أصلها تنِم عن شعور جماعي بالحاجة المستمرة لأمن إضافي، غالبا ما كانت عامل انسياق للتعدي على مصالح الغير. فماذا عن السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع من ذلك؟ وهل الدعم الأوروبي لأوكرانيا هو من مقتضيات الأمن الأوروبي المشترك، أم هو دور منتظَر من الدول الأوروبية بحكم انخراطها التاريخي في الإستراتيجية الأمريكية، أم مساعَدة لها على صيانة واستدامة الاستئثار بمركز التفوق العالمي؟

الكلمات المفتاحية: أوروبا، الأمن، الحرب، روسيا، أوكرانيا.

Abstract :

International alliances often claim to promote peace, but they usually reflect heightened security concerns that can undermine others' interests. So, What about the common European security and defense policy in this regard? Is European support for Ukraine a requirement of common European security, or is it an expected role for European countries by virtue of their historical involvement in the American strategy, or is it assistance to them in maintaining and sustaining their monopoly on the center of global superiority?

Key Words: Europe ; Security ; War; Russia; Ukraine.

* المؤلف المرسل

مولاي محمد بلكرشة

مقدمة:

يتربع الاتحاد الأوروبي على مساحة إجمالية تقرب من 4 مليون كيلومتر مربع لحوالي 450 مليون إنسان يعيشون حاليا في27 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وبهذا يكون هذا الاتحاد ثالث أكبر تجمع سكاني بعد الصين والهند. ويمثل الناتج القومي لمجموع دوله الأعضاء ما مقداره 21.7% من الناتج القومي العالمي (المرتبة الثانية عالميا، بعد الولايات المتحدة). أما نسبة مشاركته في التجارة العالمية فهي 15%. كما يعتبر الاتحاد المانح العالمي الأول بنسبة 54.51% من المساعدات العالمية في مجال التنمية .

بالنسبة لما مجموعه 340 مليون مواطن في الاتحاد الأوروبي يعيشون في 20 دولة عضوا في الإتحاد يعتبر اليورو هو العملة الرسمية المعتمدة. وتشكل هذه البلدان مجتمعة "منطقة اليورو".[1]

هذا، ولقد خبر الأوروبيون، عبر التاريخ - بما هم عليه حاليا من رقي - مراحلا فيه جد مأساوية جعلتهم من أكثر الشعوب حرصا على السلم والأمن لأنفسهم، رغم أنه في غالب هذه الأحداث والتجارب اللاإنسانية ما كان بعضُهم لبعضهم الآخر أكثر فتكا بسبب طموح جامح، إصطفافات قومية، أطماع اقتصادية، أو ضغائن تاريخية... وتظل الحرب العالمية الأولى والثانية أبلغ ما يستدَل به على ذلك.

إن فكرة وإرادة التكتل الأوروبي - بحكم الجوار الجغرافي، التماثل الثقافي، الحضاري، والإيديولوجي؛ وبفعل تاريخ المواجهة والمعاناة المشتركة من الدكتاتورية النازية ثم التمدد الشيوعي السوفييتي من بعدها - هي سابقةٌ بكثير لشتى التواريخ والمواعيد المختلفة المؤسِسة للإتحاد الأوروبي ولكل مظاهر وآليات التعاون التي أفضى إليها. وقد عزز ميلَ قادته إلى استحداث صيغ الإشتراك وجماعية السياسات والقرارات في مجال الأمن والدفاع، على وجه الخصوص - براغماتيةُ مواقف الدول الحليفة في تسبيق رؤاها ومصالحها على اعتبارات الصداقة والحلف (حتى وإن لم يصرِح بذلك هؤلاء أو يقر به أولئك). وإلا فما هو مبرر ازدواجية التكتل الإستراتيجي لديها، في إطار حلف شمال الأطلسي، وفي إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع للإتحاد الأوروبي؟ ما هي دوافع وأهداف هذه السياسة المشتركة والأجهزة المسخرة لتنفيذها؟ وما دورها وأثرها في التعامل مع الغزو الروسي لأوكرانيا؟

---

[1]- "الإتحاد الأوروبي في نظرة سريعة"، https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alathad-alawrwby-fy

المبحث الأول:

السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع: الدلالة، النشأة، والأهداف

يعكس المسار التاريخي لهذه السياسة المشتركة اهتماما أوروبيا متزايدا بتطوير مستمر - حسب مقتضيات الظروف والتحديات التي تطرحها في كل مرحلة زمنية - لمضمون، أهداف، أجهزة وآليات تنفيذ وكذا تمويل هذه السياسة.

المطلب الأول: الدلالة والنشأة،

جذور فكرة الوحدة الأوروبية ضاربة في التاريخ، إلا أن الخطوات العملية نحو تأسيس الإتحاد الأوروبي الحالي تعود إلى العام 1951، من خلال تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (مونتانونيون). وخلال السنوات التالية تطور هذا التعاون وتوسع ليشمل مجالات أخرى، كما انضمت إليه بلدان جديدة، بحيث ارتفع عدد أعضائه بشكل كبير، خلال سبع عمليات تَوَسّع. [1]

ويعتبر مجال الأمن والدفاع من بين أهم هذه المجالات. إذ تقوم سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة - التي تم تبنيها رسميا بمقتضى اتفاقية لشبونة في 13 ديسمبر 2007 (العنوان الخامس)، كجزء من السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي - على مقاربة تحالف إقليمي يشمل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ومِن وضعها (27 دولة). وهي في الأخير محصلة مجهود أوروبي تاريخي طويل تعتبر فيه معاهدة ماستريخت سنة 1992، قمة سانت مالو Saint-Malo سنة 1998، وإعلان المجلس الأوروبي لكولونيا سنة 1999 محطات مفصلية فيه. [2]

إن هذه السياسة الأوروبية المشتركة تجسد جانبا من جوانب تكامل وظيفي كلي3 تعمل الدول الأوروبية على استثماره تدريجيا. فعزْم القادة الأوروبيين واصرارهم على ذلك يبدوان واضحان من خلال تصريحاتهم ومن الإجراءات المؤسسية التي أضحوا يسارعون الزمن في ترتيبها لا سيما بعد الغزو الروسي لأوروبا وحزمة الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على كثير من الواردات الأوروبية إلى أمريكا وتهديداته بضم جزيرة غرينلاند. إذ شدد الرئيس الأمريكي (في تدوينة على منصته "تروث سوشيال") على أن حلف شمال

---

[1]- "الإتحاد الأوروبي في نظرة سريعة"، https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alathad-alawrwby-fy ، مرجع سابق.

[2]- Panos Koutrakos,**The EU Common Security and Defence Policy** (Oxford: Oxford University Press, 2013).

[3]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط3 (بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010) ص.ص.168، 169.

الأطلسي سيصبح أكثر قوة وفعالية بكثير إذا كانت غرينلاند تحت سيطرة الولايات المتحدة. وأي شيء أقل من ذلك غير مقبول." [1]

إنها سياسة تقوم على مقاربة الاستباق الجماعي للنزاعات المحتمل إضرارها بأوروبا وكذا التهديدات الخطيرة التي تمس بالسلم والأمن الأوروبي بالدرجة الأولى، وكذا على المستوى العالمي.

ويمكن افتراض أن مبادرة الاتحاد الأوروبي بضم 15 دولة أوروبية من شرق ووسط القارة (البيكو) في ماي 2004 تندرج ضمن هذه الرؤية الاستباقية وتأمين جغرافيا الاتحاد. وذلك بغض النظر أيضا عن الآثار الاقتصادية الإيجابية المتوقعة من ذلك.[2] والأرجح أيضا أنه بالمنطق ذاته وتمهيدا لضم دول "البيكو" تم قبل ذلك بشهر اطلاق مبادرة "سياسة الجوار الأوروبي" بتاريخ 11 مارس 2004 والتي كانت تستهدف بالأساس: روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، روسيا البيضاء، وكذا بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي شملتها اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية ابتداء من نوفمبر 1995 تاريخ توقيع إعلان برشلونة، وكذا بالنسبة لضم رومانيا وبلغاريا سنة 2007 .[3]

وقد دفع الغزو الروسي لأوكرانيا سنة 2022 القادة الأوروبيون إلى إعادة النظر في سياساتهم الوطنية الأمنية وفي سياساتهم الخارجية وكذا في مضمون وأهداف السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع. غير أن ذلك لا ينفِ وجود داخل هذا "الفضاء المشترك" أنانيات قومية جعلته يتأرجح بين المستوى الفوق-قومي، والمستوى القومي، إن لم يكن هذا الأخير أشد وطءا وأكثر تفضيلا. ولعل إعراض غالبية الفرنسيين عن الإنخراط في "إتفاقية الدستور من أجل أوروبا" - بسبب نزعة غالبيتهم القومية وتمسكهم بالسيادة الوطنية التي يرون في هذا الدستور خطرا عليها وعلى اقتصادهم وعلى مصالحهم الإقتصادية - أبلغ بيان على ذلك، حينما صوتوا ذات 29 ماي 2005 بما يتجاوز نسبة 54 % ب "لا" على هذا الإستفتاء الدستوري.4 وهي نفس النزعة (والتوجس) التي جعلت الهولنديين هم أيضا يرغبون عن هذا الدستور في استفتاء رفضٍ بنسبة 61.6 % في 01 جوان من نفس الشهر والسنة. وبالمثل أيضا كان موقف الإرلنديين من هذا الدستور في استفتاء جوان 2008، ولولا إصرار الحكومة على افتكاك قبول شعبي به "تحت الضغط والترغيب الإعلامي" سنة 2009 لاستقر مواطنو هذا البلد على سابق موقفهم الذي أحرج تلك الحكومة.[5]

---

[1]-"ترامب يربط ضم غرينلاند بـ"القبة الذهبية" واجتماع مرتقب في البيت الأبيض"، https://www.aljazeera.net/news

[2]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، تر: سليمان الرياشي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص.ص.182.

[3]- نفس المرجع، ص.ص. 66، 119، 183.

[4]- Philippe De Saint Germain, **Quand Bruxelles tire les ficelles: Enquête sur le coup d'État silencieux : Comment une technocratie non élue a confisqué notre souveraineté, ruiné notre industrie et programmé la fin de la France** (France: Auto-édition impression, 2026**)** p.p.6.

[5]- Aurélien Bernier, **Que faire de l'Union européenne ?** (Paris: Les Editions de l'Atelier, 2025) p.p.65

المطلب الثاني: الأهداف

تطرح مصادرُ التهديد الدولي والمعضلات الرئيسية - مما لخّصه سنة 2009 تقريرُ خافيير سولانا الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك - تحديات كبيرة بالنسبة للمجموعة الأوروبية. وهي تشكل جوهر الأهداف التي وُضعت لأجلها هذه الآلية المشتركة في الأمن والدفاع.[1] وتتمثل أساسا في:

الفرع الأول: الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

تنم استراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل عن وعي وتخوف كبيرين راكمتهما أحداث ومعطيات سابقة لهذا التاريخ. وذلك من خلال تنسيق العمل أوروبيا على الحد من التسلح والتجارب النووية، ومتابعة مشاريع الاستعمال السلمي للطاقة النووية.

هذا، ويُعتبَر البرنامج النووي الإيراني أخطر ما يتوجس منه الأوروبيون خيفة. فهم يعتقدون جازمين أن إيران "تواصل ترقية برنامجها في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة." ويُقَدِّرون أن "مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بلغ مستويات عالية تتجاوز المستويات المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة أكثر من 35 مرةً، وأنها تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة مع أنّ خطة العمل الشاملة المشتركة لا تجيز ذلك إلا بنسبة 3،67 في المائة، وتَعزز مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب ليبلغ مستويات منقطعة النظير". [2]

كما تَعتبرِ دول الاتحاد الترسانةَ النووية الكورية الشمالية أيضا تهديدا عالميا كبيرا، وكذا محاولات بعض التنظيمات غير التعاقدية لاكتساب السلاح النووي، لا سيما الإسلامية منها.

الفرع الثاني: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

لقد انخرط الأوروبيون بقوة فيما عرف بالحرب العالمية على الإرهاب ابتداء من سنة 2003. و في السنة التي تلتها تم اعتماد برنامج لاهاي لا سيما ما تعلق منه بمكافحة الإرهاب وتنسيق العمل بشأنه، وكذا اعتماد مقاربةٍ استراتيجيةٍ في تعريف الجريمة المنظمة وفي مواجهتها.

وبخصوص آفاق العمل الأوروبي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب فهناك خطة لاتباع نموذج إعداد التقارير التنظيمية الموحد لتعزيز تدابير الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. وكذا حزمة مكافحة تمويل الإرهاب في جويلية 2027 للتصدي للجرائم المالية في التكتل الأوروبي، وتوسيع قائمة الكيانات المطلوبة لضمان الإمتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك خدمات الاتصالات عبر الهاتف المحمول، ومنصات التمويل الجماعي، ووسطاء الائتمان الإستهلاكي والرهن العقاري، وتجار السلع ذات القيمة العالية. وتتواصل إجراءات

---

[1]- Conseil de l'Union Européenne, Secrétaire général/Haut représentant, « Stratégie européenne de sécurité: Une Europe sure dans un monde meilleur »,https:// www.consilium.europa.eu, 2009.

[2]- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "الدبلوماسية الفرنسية: محاور مكافحة انتشار الأسلحة النووية"، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-/proliferation

مراقبة المحتوى الإرهابي على الإنترنت عبر تنظيم "TCO" لإزالة المحتوى الإلكتروني المتطرف في غضون ساعة. وستدخل حيز التنفيذ بعض التشريعات المتعلقة بقانون الذكاء الاصطناعي وتشريعات جديدة بخصوص الهوية الرقمية "eID" لاحقا. [1]

وبهذا، يعتبر الإرهاب والإتجار غير المشروع والتهريب والتهديدات الهجينة من الفاعلين - من الدولة ومن غير الدولة - أخطر ما يهدد الأمن الداخلي للأوروبيين، خاصة حينما تغذي هذه الجرائم المنظمة الأزمات وانعدام الاستقرار في المناطق المحيطة بأوروبا.[2]

الفرع الثالث: مكافحة الجريمة الإلكترونية

يسعى التكتل الأوروبي إلى إنشاء وحدة لتنسيق عمل اليوروبول فيما يخص التوافق التشغيلي والهيئات الاستخباراتية، لدعم التحقيقات المالية وتتبع العملات المشفرة والجرائم الإلكترونية، وإنشاء برنامج تدريبي وتوجيه تحليلي لزيادة المحللين الاستراتيجيين المؤهلين في الدول الأعضاء واليوروبول، وتحسين التنسيق لرصد استخبارات المصادر المفتوحة عبر مراكز اليوروبول.

هذا، ومن المخطط له أن تعمل وكالات الإتحاد الأوروبي على استحداث آليات جديدة لقانون الخدمات الرقمية "DSA" لتصنيف أسرع للمحتوى الإرهابي، وإلزام أصحاب المنصات الإلكترونية بقواعد الشفافية ومكافحة نشر محتويات التجنيد الإرهابي من خلال الشراكة بين المؤسسات العمومية الأوروبية وأصحاب هذه المنصات للتشجيع على المحتويات التوعوية والإرشادية في اطار تنسيق التعاون بين المركز الأوروبي لسياسات الأمن السيبراني، ووكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني "ENISA"، ووكالة اليوروبول، والمركز الأوروبي لكفاءات الأمن السيبراني. [3]

الفرع الرابع: ضمان أمن الطاقة

كان يكفي في كل مرة تتأزم فيها العلاقات مع روسيا حتى ينتبه الأوروبيون إلى حقيقة هشاشة الأمن الطاقوي لديهم، ليس بسبب شح الموارد فحسب، بل الأكثر من ذلك بسبب غياب استراتيجية طاقوية أوروبية موحدة ومتكاملة. وقد جعلهم ذلك في تبعية مستمرة للمورد الروسي من الغاز الطبيعي المسال، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من آثار وتبِعات جيوسياسية. وكثيرا ما كانت هذه التبعية تحمل الأوروبيين على عقد اتفاقيات تعاون وشراكة ظنا منهم أنها طريقة من طرق الدبلوماسية التجارية لتطبيع العلاقات وتبديد المخاوف. لكن على غير توقعات الأوروبيين فإن ما يصفه الروس بالتجارب المخيِّبة معهم كثيرا ما كانت تجعلهم يحتاطون لكل شيء في تعاملاتهم معهم.

---

[1]- "مكافحة الإرهاب في أوروبا- التدابير والتشريعات الواجب اعتمادها"، https://www.europarabct.com

[2]- "حزمة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع"، https://www.eeas.europa.eu/node/16693_ar

[3]- "مكافحة الإرهاب في أوروبا- التدابير والتشريعات الواجب اعتمادها"، https://www.europarabct.com، مرجع سابق.

وليس اتخاذ الروس، حسب رأي هؤلاء، الغاز سلاحا مرة أخرى بعد غزوهم لأوكرانيا سنة 2022 إلا تكتيكا دفاعيا للضغط على الأوروبيين وثنيهم عن أي تمدد محتمل إلى العمق الإستراتيجي الروسي. ثم أن اجتهاد هؤلاء في تنويع مصادر توريد الطاقة - بما في ذلك الغاز الأمريكي (الذي تضاعفت نسبة استيراده)، الغاز القطري، الأذري، الجزائري، والنرويجي... ردا على ذلك - قد زامن أزمة تعطل سلسلة الإمدادات العالمية للنفط والغاز بعد غلق الإيرانيين لمضيق هرمز في أفريل 2026، ما اضطرهم إلى التفكير في تدابير أخرى، دون أن يشكل ذلك حلا نهائيا لمشكل نقص وعدم استقرار مصادر الطاقة. بدليل أنه رغم توتر العلاقة مع الروس ورغم التصريحات بإيقاف استيراد الغاز الروسي المسال فإن واردات الإتحاد الأوروبي منه ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 16% على أساس سنوي، لتصل إلى 6.9 مليارات متر مكعب. ويعتبر ذلك أعلى مستوى منذ بدء الحرب في أوكرانيا.[1]

الفرع الخامس: التعامل مع معضلة التغيرات المناخية

لقد جعل اقتناعُ الأوروبيين واقرارُهم بضعف جاهزيتهم أغلبَهم أكثر توجها نحو المشاركة الفعلية في هذا المسعى. وهذا ما أظهرته مشاركاتهم البناءة ودورهم الريادي في مختلف القمم الإقليمية والعالمية المعنية بحماية البيئة الإنسانية، مقارنة بدول أخرى كالولايات المتحدة، الصين، روسيا، الهند، وغيرها.

المبحث الثاني:
أجهزة تنفيذ السياسة المشتركة، والتدخلات الخارجية (المدنية والعسكرية)

من أهم الأجهزة التي يقع عليها تنفيذ وتحقيق هذه التدخلات وشتى القرارات الأوروبية في إطار هذه السياسة الأمنية المشتركة ما يلي:

المطلب الأول: الأجهزة المكلفة بتنفيذ السياسة المشتركة-الشق المدني

يتوفر الاتحاد على أجهزة مسخرة خصيصا للوقوف على التنفيذ بالشكل المطلوب لشتى القرارات والسياسات المسطرة في هذا الإطار، وهي:

1-المفوض (الممثِل) السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

تم إنشاؤه كجهاز سنة 2007 ضمن مخرجات معاهدة لشبونة. ويقع على المفوض السامي تمثيل مصالح الاتحاد والدفاع عنها وعن السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية في المحافل الدولية. وتعود له رئاسة اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد، وتنسيق العمل الأوروبي في هذا الشأن.

---

[1]- "واردات أوروبا من الغاز الروسي عند أعلى مستوى منذ بداية حرب أوكرانيا"، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/5/13/

2- الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي

هي جهاز جد مهم تم استحداثه بغرض توجيه وتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي (تحت إشراف المفوض السامي، كما أسلفا)، بما في ذلك مهام البعثات الدبلوماسية، العلاقات مع المنظمات الدولية، وكذا البرامج والعمليات العسكرية والمدنية في الخارج...

3- اللجنة السياسية والأمنية

هي جهاز يتكون من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهو يضطلع أساسا بمهام إدارة الأزمات، تحت سلطة مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوض السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. علما أن إدارة الأزمات هي مجال اختصاص المجلس الأوروبي من حيث إشرافه على توفير الإمكانات العسكرية، في حين تعنى المفوضية الأوروبية بتسخير الموارد المدنية.

4- اللجنة المكلفة بالجوانب المدنية لإدارة الأزمات

يدخل في صميم مهام هذه اللجنة التخطيط والإشراف على تنفيذ الشق المدني من السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، لا سيما في مجال إدارة الأزمات والكوارث وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك.[1]

المطلب الثاني: الأجهزة العسكرية: تتمثل أهم هذه الأجهزة في:

أ- اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي

هي أعلى هيئة عسكرية في المجلس الأوروبي تتكون من رؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد جُعلت أساسا لتوجيه وتنسيق الاستراتيجيات والأعمال العسكرية وتوحيد القرارات في مواجهة الأخطار والتعامل مع النزاعات وإدارة الأزمات...

ب- الوكالة الأوروبية للدفاع

أنشئت سنة 2004، تحت رئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، لتطوير القدرات العسكرية للدول الأعضاء، وكذا طرق وأشكال التدخلات في مجال إدارة الأزمات، وتقوية التعاون التسليحي.

ج- المجموعة السياسية-العسكرية

هي تابعة للجنة السياسية والأمنية. تقدم لها المشورة المختصة، وتهتم بالجوانب السياسية والمدنية للسياسة الأوروبية المشتركة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بأهداف، وآثار العمليات العسكرية... [2]

---

[1]- European Union- External action, « Politique commune de sécurité et de défence (PSDC): Structure, Instruments et Agences de la PSDC », https://www.eeas.europa.eu/eeas/eumc_en, 24/05/2024

[2]- Ibid.,

المبحث الثالث:

الحرب الروسية الأوكرانية

غالبا ما تكون القضايا المصيرية التي يَشترك في مواجهتها أو التضرر منها أغلب الدول الأوروبية محفزا حقيقيا على العمل والتنسيق التعاوني. ويبقى تصورهم للغزو الروسي وتوقعاتهم منه كتهديد استراتيجي عاملا باعثا بقوة على المواجهة الجماعية له.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأوروبية- الروسية

لقد عمقت الوصاية المغولية على روسيا - من القرن 13م إلى القرن 15 - (في امتداد "لخَانِية القبيلة الذهبية" Horde d'or المغولية) سياسةَ وشعورَ القطيعة مع الغرب الأوروبي وجعْلِها تتجه أكثر نحو آسيا الوسطى والعالم الإسلامي.

وحتى بعد جلاء المغول ظلت مسألةُ شكلِ العلاقات التي يجب أن تقام مع أوروبا الغربية في صميم التساؤلات الهُوياتية للقادة الروس منذ العهد القيصري. فقد كانت هذه العلاقات تَتَذبذب بين التقارب تارة والنفور تارات أخرى، بين اعتبار الغرب الأوروبي نموذجا للحداثة أو اعتباره مَبعَث خوف وتهديد.

لقد كان إيفان الرابع - الملقب "بإيفان الرهيب" Ivan le terrible أول قيصر يحكم روسيا في القرن 16م - في علاقة جد متوترة مع الأوروبيين وكثيرَ التعالي عليهم لاغتراره بنفسه واحتقاره لهم. كما اتخذت هذه العلاقة أيضا منحى تصادميا أكثر شدة في عهد القيصر ميشال خلال القرن 17م . ولم يكن المذهب الأورثوذوكسي - كمُكوِن من مكونات الهوية الدينية للروس - خارج تلك النزعة الإنعزالية التي انتهجها هذا القيصر اتجاه الأوروبيين. إذ أمر بمقاطعتهم سياسيا، اقتصاديا، وحتى اجتماعيا (من خلال منع اللباس الأوروبي الغربي على الروس، والأمر بهدم الكنائس اللوثرية الثلاث. [1]

وتبقى المرحلة السوفييتية في العصر الحديث (1991/1922) الأكثرَ توترا وتصادما مع الغرب الأوروبي الذي اختار التكتل مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ما وُصف بالتغطرس السوفييتي الشيوعي التمدُدي.

يعزو بعض الكتاب سبب هذا التوتر حينها وإلى يومنا هذا، أيضا، إلى النزعة التسلطية للروس من جهة وتخندُق الأوروبيين في كتلة موحدة جَعلت سياستهم الخارجية مصدر تهديد واستعداء للروس بسبب ما يعتبره هؤلاء تدخلا في شؤوونهم السيادية من جهة أخرى، لا سيما في حالات الأزمات على مستوى ما كان يعرف بالجمهوريات المشكلة للإتحاد السوفييتي سابقا (حرب الشيشان سنة 1999، الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004، وأحداث قرغيزيا سنة 2005...)، بما كان ولا زال يعتبره الروس تحرشا بهم وتهديدا لسيادتهم القومية ولمصالحهم الجيوستراتيجية. من ذلك - مثالا لا حصرا - امتعاض الروس الكبير من مهمة المراقبة للإتحاد

---

[1]- Marie-Pierre Rey, **La Russie face à l'Europe d'Ivan le terrible à Vladimir Poutine**, 3ème édition (Paris : Flammarion, 2022) p.p.22, 250, 718, 720.

الأوروبي بجورجيا سنة 2008 التي تم فيها تسخير 350 مراقبا تابعا للإتحاد الأوروبي، معظمهم ضباط شرطة، لمراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الروسية من المناطق العازلة حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بعد توقيع معاهدة إنهاء الحرب مع مقاطعة أوسيتيا. وذلك رغم التأكيدات الأوروبية بأنها مهمة مدنية (سياسية، إنسانية، ومالية) تستهدف تحقيق إستقرار الأوضاع الأمنية في هذه المنطقة . [1]

ومما عقّد - حسب بعض المحللين - واقع ومستقبل هذه العلاقة وجعلها تتطور مرة أخرى إلى عداء صريح مشاريعُ الدمج السياسية والإقتصادية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي خلال رئاسة دميتري ميدفيدف مثل: سياسة الجوار الأوروبي، والشراكة الشرقية مع: أرمينيا، روسيا البيضاء، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، مولدافيا، ومشاريع أخرى. [2]

وهكذا، فقد طَبعت الحيطةُ والريبة العلاقات الأوروبية- الروسية حتى في أشد الأحوال التي اقتضت تعاونهما في مواجهة خطر التمدد النازي، أو حتى في خِضم تعاملاتهما التجارية المدفوعة بالحاجة والمصلحة المتبادلة لا سيما في مجال إمدادات الطاقة.

ولعل من أهم الفترات "الهادئة" - في تاريخ العلاقة بين دول غرب أوروبا وروسيا، حين بادر خلالها الأوروبيون إلى محاولة تطبيع العلاقات - محطتين اثنتين بارزتين:

1- توقيع اتفاق شراكة وتعاون APC سنة 1994 مع روسيا لتقريب التشريعين (الروسي، والأوروبي المشترك) في القطاع التجاري، ليشمل التعاون تدريجيا مجالات أخرى، لولا أن الفشل كان مصير هذا الإتفاق بسبب أزمة الشيشان وبسبب أحداث أخرى لاحقة.[3]

2- إتفاق القادة الأوروبيون في مدينة كولونيا الألمانية في جوان 1999 على التعاون مع الروس، تجاوزا للخلافات المضرة بالطرفين وإجماعهم - من خلال "إعلان كولونيا"، الذي يعتبر محطة أساسية في إرساء معالم السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع - على اعتبار التحديات التالية مصادر تهديدٍ للإتحاد الأوربي:

2-1- الطاقة والأمن النووي، عن طريق إقرار المساعدة الأوروبية التقنية للروس حينها في مجال الإستعمالات الطاقوية الآمنة في إطار الحماية المستديمة للبيئة (الروسية، وبيئة الجوار)... غير أنه في حقيقة الأمر ما كانت هذه السياسة التقاربية التي بادر بها الأوروبيون لتجعلهم بعد ذلك في مأمن من التوظيف السياسي المتكرر للغاز الروسي في استغلال ظاهرٍ لحاجة أوروبا له. ففي تصريح لها خلال قمة بباريس للطاقة النووية في 10 مارس 2026 قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين أن: "الإتحاد الأوروبي كان يعتمد على الطاقة النووية لتوليد ثلث الكهرباء عام 1990، لكن حصته اليوم تراجعت إلى نحو 15 في المائة فقط. وأن الإتحاد

---

[1]- "مراقبو الاتحاد الأوروبي يبدأون مهمتهم في جورجيا"، **الرأي**، https://alrai.com/article/299254

[2]- Anna-Sophie Maass, **EU-Russia Relations, 1999-2015 : From courtship to confrontation** (New york: Routledge, 2017) p.p.1, 2.

[3]- Ibid, p.p. 1, 2.

يسعى إلى تحفيز تطوير المفاعلات النووية الصغيرة من أجل تقليل اعتماد أوروبا على الوقود الأحفوري المستورد.[1]

لكن المثير للغرابة أن هذا الإعتماد لا زال مستمرا بل بشكل أكبر من ذي قبل - في تناقض صريح ما توجهات وأهداف السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع لسنة 2023 (أي بعد الغزو الروسي) - وذلك مرده بالأساس إلى سببين اثنين: أولهما، وقتي يتعلق بظروف الصراع المسلح التي ألقت بضلالها على أمن مضيق هرمز وباب المندب كأهم ممرين بحريين للنفط والغاز الخليجي؛ وثانيهما هيكلي يتصل بعدم جاهزية الأوروبيين إلى يومنا لإرساء استراتيجيه طاقوية بديلة.

2-2- البيئة والصحة، بأن تُقدم دول الإتحاد مساعدتها في عمليات تأمين تخزين المخلفات النووية والكيميائية الروسية وتسيير الإستخدام الآمن للوقود المستعمل، لا سيما في شمال غرب روسيا، دعم مشاريع واجراءات السلامة البيئية في الإصلاح الإقتصادي الروسي والمساعدة في إنشاء أنظمة فعالة لضمان المتابعة واحترام الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال البيئة، مساعدة روسيا في تعزيز التشريع الوطني والإلتزام بتطبيقه في مجال حماية البيئة، وكذا التعاون في إدارة المناطق الحدودية المشتركة مع الإتحاد الأوروبي لحماية البيئة وحسن استغلال لموارد الطبيعية...

2-3- التعاون الإقليمي وعبر الحدود، والبنية التحتية، من خلال تنسيق فعال مع روسيا على مستوى مختلف هيئات التعاون الإقليمي وتعزيز التنسيق الأمني عبر الحدود، مع مراعاة فرص توسعة الإتحاد الأوروبي، وتكثيف التعاون والمساعدة التقنية في مجال إدارة الحدود والجمارك، مكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال وتجارة البشر والإتجار بالمخدرات. وذلك عن طريق التعاون القضائي وتشجيع روسيا على التوقيع والتصديق وتنفيذ الإتفاقيات ذات الصلة، والتكفل الصحي والنفسي بالمدمنين...[2]

لقد امتدت هذه السياسة التقاربية لعشر سنوات من هذه الفترة، دون مخالَفة الإطار العام المحدَّد لها في إعلان كولونيا - لا سيما في الملحق الثالث منه، الفقرة المتعلقة بـ "المبادئ الأساسية" - بأن "يبقى حلف الناتو أساس الدفاع المشترك لأعضائه"،[3] وذلك في اطار المادة 42 من معاهدة الإتحاد الأوروبي التي ورد فيها بأن "السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع تحترم التزامات الدول الأعضاء التي تفرضها معاهدة حلف الناتو وتتطابق معها".[4]

---

[1]- "الإتحاد الأوروبي: روسيا الفائز الأول من الحرب وأوروبا تدفع الثمن من الطاقة"، **العربي الجديد**، https://www.alaraby.co.uk/economy

[2]- European Parliament, Conseil Européen de Cologne, **Conclusions de la présidence- Annexe II: Stratégie commune de l'union Européenne à l'égard de la Russie**, 4 juin 1999.

[3]- European Parliament, op.cit.,

[4]- UE, **Journal officiel**, n° 115 du 09/05/2008 p.p. 0038 – 0039.

المطلب الثاني: الطروحات المفسرة لأسباب الحرب

لطالما كانت ولا زالت أوكرانيا مجالا جيوستراتيجيا مثيرا ومحفِزا على تجاذبات إقليمية بين كتلتين كان تاريخيا البعدُ الإيديولوجي - بتبعات سياسية، إقتصادية، إستراتيجية - هو مَثار الصراع وسببه الأصيل فأصبحت بعدها رواسبه (الصراع) الإستراتيجية أشبه ما تكون بالهوس الذي لم يُفلِت صاحبَه.

ومنه، فلا يمكن فهم أو تفسير الحرب الدائرة رحاها حاليا في أوكرانيا خارج السياق التاريخي للحرب الباردة حسب كثير من المحللين.

تعود الأسباب الحقيقية للصراع - حسب البعض - إلى سياسة التقارب الأوكراني الأوروبي التي تمسك بها الأوكرانيون وعملوا عليها وتخوَفَ منها الروس بسبب ما يعتبرونه محاولة اختراق يستميث الغرب في تحقيقها تضييقا على روسيا ومحاصَرة لها منذ أيام الحرب الباردة.

تذهب آراء محللين آخرين إلى ترجيح مرد ذلك إلى الرغبة النرجسية الجامحة للرئيس بوتين في إعادة ضم روسيا للأقاليم السوفياتية بعثا "للأمجاد التليدة"، مما تؤكده تصريحاته المتكررة من أن "للروس حق تاريخي في الأراضي الأوكرانية". وهي الحجة التي ساقها لتبرير ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014.

ومنهم من استحضر الأجواء والظروف التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية في إشارة إلى منطق المرحلة التي سبقت النازية الألمانية ومهدت لظهورها في سياق تشبيه المحافظين الروس الجدد بها (بالنازية)، وبأنها حرب بين التسلطية والديمقراطية التعددية. فبوتين حسبهم عمد منذ توليه الرئاسة سنة 1999 إلى تفسير "السيادة" (القومية) بـ "الحرية" في اتخاذ ما يناسبه من قرارات، وبأنها نزعة تسلطية أضحت تُرسَم على أساسها السياسة الداخلية والخارجية لروسيا، رغم ادعاء بوتين وتقديم نفسه على أنه ديمقراطي وبأنه تبوأ المنصب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. تماما كما فعلت "جمهورية فايمر" حينما فصلت بين مفهوم "الليبرالية" ومفهوم "الديمقراطية" لمحاولة التعامل مع مشاكل تلك الحقبة، فأوجدت شكلا من الديمقراطية التسلطية.[1] وذلك حسب المفكر البريطاني "ديفيد لويس" " في تحليله للنظام السياسي الروسي الحالي ومحاولة استناده في ذلك إلى بعض أفكار الفيلسوف الألماني "كارل شميت" في كتابه "اللاهوت السياسي" (Political theology).

يرى ديفيد لويس المختص في الشأن الروسي أن التدخل الأمريكي المسلح المتكرر في كثير من نطاق العالم خلق استياء روسيا متعاظما وشعورا عميقا لديهم بالتهميش ورسَّخ في عقولهم قناعةً مفادها توظيف الأمريكان بشكل "خبيث" مبرِرَ العمل الإنساني والدَمَقرطة وحقوق الإنسان لبسط الهيمنة، ما حملهم على الخروج من عزلتهم ابتداء من سنة 2005 وأضحت سياستهم الخارجية تتخذ منحى تصارعيا مع الغرب. ويخلص

[1]- David G. Lewis, **Occupation: Russian Rule in South-Eastern Ukraine (**UK: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2025**)** p.p.1, 2.

ذات المفكر إلى نتيجة مؤداها أن السياسة الخارجية الأمريكية بشكلها الإمبريالي التمددي هي التي كانت وراء ظهور التسلطية الروسية...[1]

في المقابل، فإن مبررات الروس أو حججهم بخصوص المبادأة بالحرب على أوكرانيا ترتبط في غالب الأحيان بمحاولات حلف الناتو الوصول إلى مشارف الأرض الروسية من خلال قواعد جديدة له في شرق أوروبا وأخرى يخطط لإقامتها.

وفي هذا السياق يستند الأستاذ وليد عبد الحي إلى تحليل أهم مفكر روسي معاصر وهو "ألكسندر دوغين" Alexander Duggin، (الذي يسميه الغرب "دماغ بوتين " Putin Brain) في كتابه: "أسس الجيوبولوتيك: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي" Foundations of Geopolitics: The Geopolitical Future of Russia سنة 1999 (أي قبل الحرب بكثير)، حينما حدد أسباب وجذور الصراع الغربي-الروسي حول أوكرانيا والمنطقة، على النحو التالي:

- إن النزعة الإستقلالية لأوكرانيا ستثير نزاعاً مسلحاً مؤكداً مع روسيا؛
- سيطرة الناتو على البوسفور والدردنيل يجعل من السيطرة الروسية على البحر الأسود أمراً لا قيمة له لتحقيق الوصول للمياه الدافئة؛
- محاولة الإنضمام إلى الناتو من قبل أوكرانيا تمثل "شذوذاً مطلقاً يتم من خلال خطوات غير مسؤولة"؛
- النزعة الإستقلالية لأوكرانيا تمثل تهديداً خطيراً لمشروع الأوراسية التي هي الهدف المركزي لاستراتيجية روسيا؛
- يجب السيطرة الروسية على شواطئ البحر الأسود الشمالية سيطرة مطلقة امتداداً من الأراضي الأوكرانية إلى الأراضي الأبخازية؛
- ضرورة الإبعاد التام للنفوذ الغربي من هذه المنطقة ومن كل الجوار الروسي.[2]

هذا، وتتأسس مسوغات الروس الأخرى أيضا على رؤية تشكل تطلعا عالميا مِن أن في الأمر ضرورة لكسر "الهيمنة الأمريكية"، وبأن الغرب يرغب - حسب الرئيس بوتين - في القضاء على روسيا. وهي نزعة على ما يبدو قد أصبحت تطبع السياسات الخارجية لدول أخرى رائدة حديثا مثل الصين على وجه الخصوص في تقاسم ومنافسة أمريكا قيادتَها العالم.

---

[1]- David G. Lewis, **Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order** (UK : Edinburgh University Press, 2021) p.p.144 ;

- إرجع بهذا الخصوص أيضا إلى:

كارل شميث، **اللاهوت السياسي**، ط1، تر: رانية الساحلي، ياسر الصاروط (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

[2]- نقلا عن: وليد عبد الحي، "إنعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، https://www.alzaytouna.net/2022/03/31/

ثم أن استماتة دول غرب أوروبا في استمالة دول شرق أوروبا ومحاولة استيعابها في صيغةٍ ما هو انشغال مدفوع أيضا بخلفيات تاريخية تعود إلى معاهدة يالطا سنة 1945 التي جرى فيها التوافقُ بين الرئيس فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء ولسن تشرشل من جهة، والزعيم الروسي جوزيف ستالين من جهة أخرى حول مصير العالم وأوروبا على وجه الخصوص، لولا أن ستالين كان "مخادعا ومخلا بالتزاماته" - حسب مترجم الرئيس روزفلت في معاهدة يالطا شارل بولن Charles E. Bohlen- بأن عمل على نشر الفكر الإشتراكي وتنصيب حكومات موالية له. [1] ولهذا، يرى الكثير من المؤرخين أن الخريطة الجيوسياسية لما بعد الحرب العالمية الثانية جرى رسم معالمها الأولى في مؤتمر يالطا.

خاتمة

إن استنتاجاتنا بخصوص الدور الأوروبي في إطار هذه السياسة المشتركة، ملاحظاتنا عليه، وكذا اقتراحاتنا بشأنه يمكن أن نوجز أهمها في العناصر الآتية:

1- مما تقدم تحليله بخصوص طبيعة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وما عدا بعض النزاعات (على خطورتها) التي انساقت إليها دول الاتحاد بحكم ما يشبه تبعية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فإن من شأن الالتزام الفعلي بتكريس استقلالية أوروبية حقيقية عن الضغط أو الإيعاز الأمريكي (ولو لم تتأكد مؤشراته بالنسبة لكل دول الاتحاد وليس بعضها فقط) أن يجعل الدور الأوروبي فعالا في المساعدة على بناء السلم الإقليمي أو حتى المساهمة في ذلك على المستوى الدولي، بما قد يحققه ذلك من توازن في القوى. والأرجح فيه أن يكون الأوروبيون أكثر قابلية لذلك، على الأقل مقارنة بالشكل الإستعدائي العنيف الذي هي عليه النشاطات والتطلعات الاستراتيجية الأمريكية في سياق الأحادية القطبية التي قد يُضعِفها "الانسحاب الأوروبي" فيما لو تم توحيد القرار الأوروبي بخصوص إعادة الاعتبار للمكون الأوروبي في شتى التحالفات التي تربطه بالولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما حلف الشمال الأطلسي. بما يتطلب: توحيد الصناعات العسكرية لدول الاتحاد، تطوير التكنولوجيا العسكرية لصالح كل الدول الأوروبية، تقليل التفاوت التكنولوجي العسكري والقدرات التسليحية بين دول الاتحاد، تكثيف استثمارات البنية التحتية المدنية في دول شرق أوروبا، تشكيل قوة عسكرية موحدة بتسليح قوي لتجاوز الاعتماد الكبير على الجيش الأمريكي...

2- رغم ما تم تحقيقه أوروبيا في مجال الأمن والدفاع من خلال هذه السياسة المشتركة فلا زال يعتري هذا المجهود الجماعي بعض القصور.

---

[1]- مولاي محمد بلكرشة، **الرؤساء الأمريكان والعلاقات الدولية: دراسة في الأثر الشخصي**، ط1 (الجزائر-باتنة: جامعة باتنة 1، مخبر الأمن الإنساني، 2021) ص.ص.167-168.

فالدعوة من جهة والتصريح من جهة أخرى بضرورة مراعاة المعايير والأهداف المحددة جماعيا في إطار السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية لكل دولة عضو هو أمر لا زال يتخلله تأرجُحٌ وتذبذب، بالنظر إلى تدخل اعتباراتِ المصلحة الوطنية (في أغلب أبعادها: الاقتصادية والمالية، الاستراتيجية، السياسية والدبلوماسية...) في ترتيب الأولويات وحتى في مدى الاستعداد أو بالأحرى القدرة (بسبب المعارضة الداخلية) على استتمام مواءمة التشريعات الوطنية مع التشريع الأوروبي، وفي أسوَء الحالات عدم مخالفته أو التعارض معه.

ويعتبر "تشتت" الرؤية الاستراتيجية بخصوص مصادر التهديد الخارجي بين منطقتي الاتحاد الأوروبي أبلغ ما يُستدَل به على ذلك. فبينما ترى دول شرق أوروبا أن "روسيا بوتين" هي أكبر خطر على أمنها القومي خاصة بعد غزو أوكرانيا، تُرتب دولُ غرب أوروبا - رغم جدية التهديد الروسي للأمن الأوروبي - الهجرةَ السرية والاعتداءات السبرانية كأخطر تهديدات لها. وبينما لا زال بعض دول الاتحاد يجد صعوبة في التحرر من "التمويل والتوجيه الاستراتيجي" الأمريكي فإن بعضها الآخر أضحى يُظهِر جرأةً شديدة في إطار إجراءات عملية ضمن هذا المسعى لا سيما بالنظر إلى المسار الذي أضحت تتخذه السياسة الخارجية الأمريكية مؤخرا اتجاه الحلفاء.

ومن ثمة، ففي الأمر مدعاة لاستحداث آليات متابعة فعلية للقرارات والتوصيات المتخذة، وذلك في إطار صيغة تعاقدية ذات طابع إلزامي بكل أشكال الضغط (اقتصادي، سياسي، دبلوماسي...) بقدرٍ مسموح به، دون الإخلال بالإطار التوافقي الإرادي الذي بُني على أساسه الاتحاد الأوروبي؛

3- ضعف التمويل الأوروبي المخصص لتنفيذ السياسة الأوروبية المشتركة يقتضي مراجعة دورية منسقة لحجم الميزانية التي يُفترض أن تكون تساهمية (تساويا بين كل دول الاتحاد)، مقارنة بما توفره كل دولة لجيشها الوطني، بما يتيح تأهيل قدرات المؤسسات والأجهزة المسخرة لذلك للإيفاء بالتطلعات والأهداف المشتركة، خاصة في مجال التدخل العسكري (والمدني) خارج الإقليم وكذا بالنسبة للأمن الأوروبي. وذلك بالنظر إلى حجم التحديات الأمنية المستجدة؛

4- لا زالت هشاشة الأمن الطاقوي بالنسبة لكل دول الاتحاد الأوروبي عاملا يرهن ويؤثر سلبا على خياراتها وحرية قراراتها الدفاعية والاستراتيجية. بما يستدعي البحث عن حلول حقيقية مستدامة تراعي مصالح دول الاتحاد ككل. ومن ثمة، يتعين على الدول الأوروبية اليوم أكثر من أي مرحلة سبقت تطوير سياسة أوروبية موحدة جديدة في مجال أمن الطاقة تضمن لها إمدادا مستداما بالطاقة من غير المصدر الروسي، أو المصدر الأمريكي الذي جرى تكثيف الاعتماد عليه مؤخرا كبديل عن المصدر الروسي بسبب الحرب على أوكرانيا، أو حتى المصدر الخليجي الذي أكد تدهور الوضع الأمني في مضيق هرمز وباب المندب محدوديته. والأنسب في ذلك كله أن تَعتمد السياسة الطاقوية الأوروبية المتطلَع إليها مصادر طاقة ذاتية من قبيل: المصادر المائية Sources

hydroélectriques التي تُعتبر فيها وفرة الموارد المائية (السطحية والباطنية، وحجم التهاطلات المطرية) عاملا حيويا في ذلك؛ الطاقة النووية بآليات وتجهيزات مبتكرة أكثر تحقيقا للأمن النووي في مجال الاستعمال المدني (لإنتاج الكهرباء وغيرها). ولا نظن بأن ذلك أمر يتجاوز القدرات التقنية أو المالية لدول الاتحاد مجتمعة؛ وكذا مصادر طبيعية أخرى مستدامة للطاقة مثل الرياح والهيدروجين الأخضر... كما يتطلب الأمر كذلك ترشيد الاستهلاك الطاقوي بتعديل السلوك الاستهلاكي ومراجعة تقنيات الإنتاج والاستغلال باعتماد طرق وتجهيزات ذكية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، تر: سليمان الرياشي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

2- مولاي محمد بلكرشة، **الرؤساء الأمريكان والعلاقات الدولية: دراسة في الأثر الشخصي**، ط1، (الجزائر: جامعة باتنة 1- مخبر الأمن الإنساني، 2021).

3- كارل شميث، **اللاهوت السياسي**، ط1، تر: رانية الساحلي، ياسر الصاروط (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

4- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط3 (بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010).

ب- مواقع الإنترنت:

1- "الإتحاد الأوروبي في نظرة سريعة"-https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alathad , alawrwby-fy, تم التصفح في 2024/07/21.

2- "الإتحاد الأوروبي: روسيا الفائز الأول من الحرب وأوروبا تدفع الثمن من الطاقة"، **العربي الجديد**، https://www.alaraby.co.uk/economy، تم التصفح في 2026/03/12.

3- "واردات أوروبا من الغاز الروسي عند أعلى مستوى منذ بداية حرب أوكرانيا"، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/5/13/، تم التصفح في 2026./05/16

4- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "الدبلوماسية الفرنسية: محاور مكافحة انتشار الأسلحة النووية"، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/، تم التصفح في 2026./01/04

5- وليد عبد الحي، "إنعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، https://www.alzaytouna.net/2022/03/31/، تم التصفح في 2026./02/11

6- "حزمة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع"، https://www.eeas.europa.eu/node/16693_ar، تم التصفح في 2025/10/04.

7- "مكافحة الإرهاب في أوروبا .التدابير والتشريعات الواجب اعتمادها"، https://www.europarabct.com، تم التصفح في 2026/02/16.

8- "مراقبو الاتحاد الأوروبي يبدأون مهمتهم في جورجيا"، **الرأي**، https://alrai.com/article/299254/، تم التصفح في 2024/12/04.

9- "ترامب يربط ضم غرينلاند بـ"القبة الذهبية" واجتماع مرتقب في البيت الأبيض"، https://www.aljazeera.net/news، تم التصفح في 2026/02/15.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

أ- النصوص الرسمية:

1- European Parliament, Conseil Européen de Cologne, **Conclusions de la présidence- Annexe II : Stratégie commune de l'union Européenne à l'égard de la Russie**, du 4 juin 1999.

2- UE, **Journal officiel**, n° 115 du 09/05/2008.

ب- الكتب:

1- Anna-Sophie Maass, **EU-Russia Relations, 1999-2015 : From courtship to confrontation** (New york: Routledge, 2017).

2- Aurélien Bernier, **Que faire de l'Union européenne ?** (Paris: Les Editions de l'Atelier, 2025).

3- David G. Lewis, **Occupation: Russian Rule in South-Eastern Ukraine (**London: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2025**)**.

4- David G. Lewis, **Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order** (London : Edinburgh University Press, 2021).

5- Marie-Pierre Rey, **La Russie face à l'Europe d'Ivan le terrible à Vladimir Poutine**, 3ème édition (Paris : Flammarion, 2022).

6- Panos Koutrakos,**The EU Common Security and Defence Policy** (Oxford: Oxford University Press,2013).

7- Philippe De Saint Germain, **Quand Bruxelles tire les ficelles: Enquête sur le coup d'État silencieux : Comment une technocratie non élue a confisqué notre souveraineté, ruiné notre industrie et programmé la fin de la France** (France: Auto-édition impression, 2026).

ج- مواقع الإنترنت:

1- Conseil de l'Union Européenne, Secrétaire général/Haut représentant, « Stratégie européenne de sécurité: Une Europe sure dans un monde meilleur », www.consilium.europa.eu, 2009 تم التصفح في 2024/8/01

2- European Union- External action, « Politique commune de sécurité et de défence (PSDC): Structure, Instruments et Agences de la PSDC », https://www.eeas.europa.eu/eeas/eumc_en, 24/05/2024 تم التصفح في 2024/11/10

3- European Union Naval Force Somalia Operation Atalanta, Information Booklet, « European Union Naval Force Somalia Operation Atalanta », https://eunavfor.eu/sites/default/files/2021-09/20190520_A4-booklet-1_EU-U.pdf تم التصفح في 2025/3/10

4- Michel Liégeois, Thierry Balzacq, « La sécurité internationale après Lisbonne: Nouvelles pratiques dans L'Union Européenne » ; Galia Glume, « Dix ans d'opérations PSDC : L'Union européenne et le non-choix stratégique » (France : Presses universitaires de Louvain, 2013), https://books.openedition.org/pucl/3205?lang=fr تم التصفح في 2025/12/13